

آفاق الاقتصادية

Āfāqiqtiṣādiyyat

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدارالكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

أثر السياسة النقدية على عمليات التوظيف المالي لشركات التأمين
(إشارة لحالة الجزائر)

The Impact Of Monetary Policy On Financial Investment Processes For Insurance
Companies.
(Referring To The Case Of Algeria)

د. حساني حسين

h.hassani@univhb-chlef.dz

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف الجزائر

أ. خلوف ياسين

y.khelouf@univhb-chlef.dz

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف الجزائر

أ. حسناوي مريم

meriouma2008@live.com

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف الجزائر

المؤلفون Authors

إقتبس هذه المقالة:

حساني، حسين وآخرون. أثر السياسة النقدية على عمليات التوظيف المالي لشركات التأمين –
إشارة لحالة الجزائر. مجلة آفاق اقتصادية y [7] 4 .www.afaq.elmergib.edu.l

أثر السياسة النقدية على عمليات التوظيف المالي لشركات التأمين (إشارة لحالة الجزائر)

الملخص:

كثيرا ما نهمل تأثير السياسة النقدية على سوق التأمينات بالرغم من أهميتها وحجم الأثار التي تسببها على أداء شركات التأمين خصوصا على عمليات التوظيف المالي لها، بحيث تتركز جهود الفاعلين في سوق التأمين على البحث في مستجدات إدارة الأخطار المرتبطة بالإرهاب والكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية وبكيفية تسعيرها وبقدرات الاحتفاظ بها.

لكن ونتيجة للأزمات المالية المتتالية، أصبح هناك توجه نحو الاهتمام أكثر فأكثر بنتائج وتبعات مختلف السياسات المالية والنقدية للحكومة والبنوك المركزية على المردودية والملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين. فبالرغم من أن تأثير السياسة النقدية، خصوصا ما تعلق بها في مجال معدلات الفائدة، يبقى محدودا على معدلات العائد على أصول شركات التأمين بالشكل الذي يؤثر على ملاءتها، إلا أن تسارع انخفاض هذه المعدلات واستمرارها سيؤثر على أهم محاور نشاطها الذي يتركز على عمليات التوظيف المالي لها وي طرح بذلك ضرورة دراسة وتحليل هذه الأثار. تهدف هذه الدراسة إلى فهم وتحليل تأثير السياسة النقدية خصوصا ما تعلق بها بمعدلات الفائدة على معدلات العائد على التوظيفات المالية لشركات التأمين لمحاولة استشراف أهم التحديات التي يمكن أن تواجه شركات التأمين في المجال وكيفية التعامل معها.

الكلمات المفتاحية: التأمين، التوظيف المالي، السياسة النقدية، الملاءة المالية.

المقدمة

تستخدم السلطات النقدية أدوات السياسة النقدية لإدارة العرض النقدي وضبط السيولة بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية للدولة حيث تستعين في ذلك بمجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة والتي يكون لها تأثيرات على مختلف المجموعات الاقتصادية.

غالبا ما تحمل تأثير السياسة النقدية على سوق التأمينات بالرغم من أهميتها وحجم الأثار التي تسببها سواء بالإيجاب أو بالسلب على أداء شركات التأمين خصوصا على عمليات التوظيف المالي لها، فالملاحظ أن جهود الفاعلين في سوق التأمين تركز، على سبيل المثال، على البحث في مستجدات إدارة الأخطار المرتبطة بالإرهاب والكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية وبكيفية تسعيرها وبقدرة الاحتفاظ بها.

لكن ونتيجة للأزمات المالية المتتالية، أصبح هناك توجه نحو الاهتمام أكثر فأكثر بنتائج وتبعات مختلف السياسات المالية والنقدية للحكومة والبنوك المركزية على المردودية والملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

فبالرغم من أن تأثير السياسة النقدية، خصوصا ما تعلق بها في مجال معدلات الفائدة، يبقى محدودا على معدلات العائد على أصول شركات التأمين بالشكل الذي يؤثر على ملاءتها، إلا أن تسارع انخفاض هذه المعدلات واستمرارها سيؤثر على أهم محاور نشاطها الذي يتركز على عمليات التوظيف المالي لها وي طرح بذلك ضرورة دراسة وتحليل هذه الأثار.

بهدف فهم هذه الأثار ومحاولة تبيان كيفية التعامل مع هذه المستجدات التي يمكن أن تواجه شركات التأمين على غرار ما يعرفه النظام البنكي من تأثير مباشر للسياسة النقدية نطرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على عمليات التوظيف المالي لشركات التأمين؟

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى فهم وتحليل تأثير السياسة النقدية خصوصا ما تعلق بها بمعدلات الفائدة على معدلات العائد على التوظيفات المالية لشركات التأمين لمحاولة استشراف أهم التحديات التي يمكن أن تواجه شركات التأمين في المجال وكيفية التعامل معها.

أهمية الدراسة: إن أهمية هذه الدراسة نابعة من ضرورة الاستجابة للتغيرات المتسارعة في المجال المالي عموما والسياسة النقدية خصوصا بكل أبعادها بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي على أساسها تغيرت كثيرا من قواعدها على المستوى الدولي، وما لهذه التغيرات من تأثير مباشر أو غير مباشر على نشاط سوق التأمين في الجزائر.

منهجية الدراسة: بهدف فهم وتحليل أهم عناصر الدراسة، اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي بأدائه الوصف والتحليل، والمناسبين لمثل هذا النوع من البحوث العلمية والدراسات المشابهة حيث تم الاستناد بالخصوص على بعض الأثار لتوجهات السياسة النقدية على نشاط شركات التأمين الأوروبية، ومحاولة استشراف أثار هذا التوجه على نشاط شركات التأمين في الجزائر.

محاور الدراسة:

لمعالجة الإشكالية قسمنا هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: أهداف وأدوات السياسة النقدية.

المحور الثاني: أهمية التوظيفات المالية في الصناعة التأمينية.

المحور الثالث: تأثير معدلات الفائدة على التوظيفات المالية.

المحور الأول: أهداف وأدوات السياسة النقدية

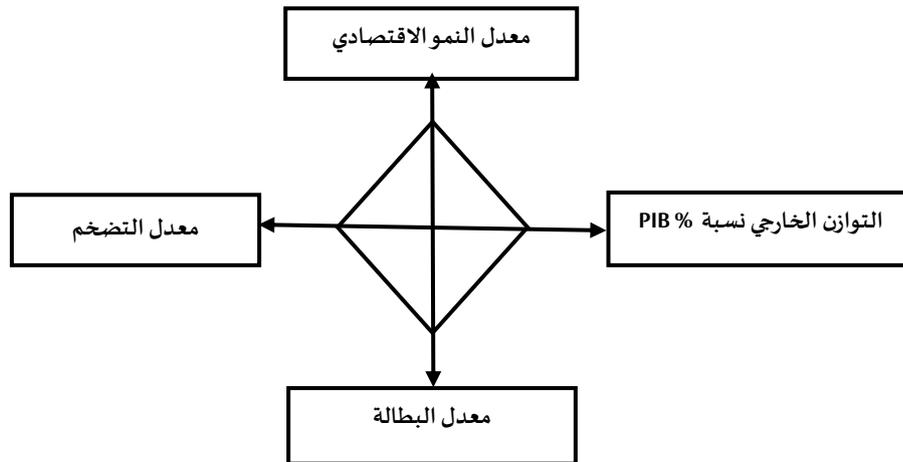
تعرف السياسة النقدية بكونها مجموعة من الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف (أحمد محمد مندور، 2003-2004، ص 224) أبرزها التأثير على المعروض النقدي بغرض التأثير على المؤشرات الاقتصادية ككل.

حيث تدخل وظائف السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي عموماً في إطار أهداف السياسة الاقتصادية بمظاهرها المختلفة من تحقيق النمو المستمر، تحقيق الاستخدام الكامل بالاشتراك مع السياسة المالية، استقرار سعر العملة الوطنية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

1. أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية مجموعة من الأهداف فهي تساهم في الحفاظ على القدرة الشرائية للعملة واستقرار الأسعار من خلال السعي نحو التحكم في معدلات التضخم، وضبط عرض النقود ليتماشى وحاجة المتعاملين بما يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي (عبد المجيد قدي، 2003، ص 53) بالإضافة إلى معالجة الاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد، والشكل التالي يلخص هذا الدور فيما يعرف بالمربع السحري لصاحبه البريطاني (Nicholas Kaldor) (1908/1986).

الشكل رقم 1. المربع السحري للأهداف النهائية للسياسة النقدية لـ (Nicholas Kaldor)



Alain Genard (2003)

وتختلف الأدوات المستخدمة لذلك بين المدرسة الكينزية التي تهتم بالتأثير في معدلات الفائدة للوصول إلى أهداف السياسة النقدية والمدرسة النقدية التي تهتم بالتأثير على الكتلة النقدية (عبد الحميد عبد المطلب، 2003، ص 92-95) تتمثل أهم أدوات السياسة النقدية في:

- سياسة التدخل في الأسواق النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة، بحيث يتدخل البنك المركزي في السوق النقدي ببيع وشراء الأوراق المالية وبمعدلات فائدة محدّدة لهدف التحكم في حجم السيولة وبنية الكتلة النقدية.

- سياسة الإحتياطي الإلزامي: وهو نسبة من حجم الودائع البنكية التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها عند البنك المركزي، من خلالها يمكن للبنك أن يتدخل للتحكم من جهة في التضخم برفع نسبة الإحتياطي القانوني، ومن جهة أخرى في مواجهة الركود بتخفيض هذه النسبة.

- يمكن للبنك المركزي توجيه العمليات البنكية (إيداع وإقراض) نحو أولويات محددة بغرض تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

2. أدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر: بعد تعديل صلاحيات بنك الجزائر، أصبحت مهمته تتمثل في توفير أفضل الشروط للحفاظ على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد لضمان نمو سريع (المادة 35 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض و الصادر في 26 أوت 2003.)، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب توزيع القرض وضبط سوق الصرف، كما يمكنه أن يعتمد إما سياسة توسعية في مرحلة الكساد أو انكماشية في مرحلة التضخم، ولتحقيق ذلك يمكنه أن يستخدم مجموعة من الأدوات أهمها:

أ- الأدوات الكمية: من خلال عمليات السوق المفتوحة، سياسة معدّل إعادة الخصم والاحتياطي النقدي القانوني.

- عمليات السوق المفتوحة، بحيث يتدخل البنك المركزي كمشتري أو بائع للأوراق المالية من أسهم وسندات عمومية وخاصة.

جدول رقم 1. تطوّر معدّل إعادة الخصم في الجزائر

معدل إعادة الخصم	الفترة الزمنية
3.75%	1963 إلى 1971
2.75%	1972 إلى 1986
5%	1986/10/01 إلى 1989
7%	1989/05/02 إلى 1990/05/21
10.5%	1990/05/22 إلى 1991/09/30
11.5%	1991/10/01 إلى 1994/04/09
15%	1994/04/10 إلى 1995/08/01
14%	1995/08/02 إلى 1996/08/27
13%	1996/08/28 إلى 1997/04/20
12.5%	1997/04/21 إلى 1997/06/28
12%	1997/06/29 إلى 1997/11/17
11%	1997/11/18 إلى 1998/02/08
9.5%	1998/02/09 إلى 1999/09/08
8.5%	1999/09/09 إلى 2000/01/26
7.5%	2000/01/27 إلى 2000/10/21
6%	2000/10/22 إلى 2002/01/19
5.5%	2002/01/20 إلى 2003/05/31
4.5%	2003/06/01 إلى 2004/03/06
4%	2004/03/07 إلى جوان 2015

من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية للبنك المركزي الجزائري، جوان 2015.

حيث شهدت الجزائر أول عملية للسوق المفتوحة في 30 ديسمبر 1996 بقيمة 4 مليار دينار جزائري بمعدل فائدة متوسط قدره 14.94 %، (بمقتضى ليلي اسمهان 2008، الجزائر 21) لكن وبسبب ضعف السوق المالي في الجزائر فإن استخدام هذه الأداة يبقى ضيقا ويقتصر على السندات العمومية.

- سياسة معدل إعادة الخصم، و الذي هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية.

حيث تبين أرقام الجدول التغيرات الكبيرة في معدلات إعادة الخصم حسب السياسة الاقتصادية التي المنتهجة في الجزائر لكل فترة.

- الاحتياطي النقدي القانوني: يمكن أن يعتمد البنك المركزي على رفع نسبة الاحتياطي عندما يهدف إلى الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود، وبالعكس يعتمد على خفض نسبة الاحتياطي إذا أراد التوسع في عملية الائتمان لزيادة خلق نقود الودائع وبالتالي زيادة عرض النقود، ويلخص الجدول تطوّر معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر للفترة 2009 إلى 2015، حيث شهد ارتفاع من 08% سنة 2009 ليستقر عند 12% في الفترة 2013 إلى 2015.

جدول رقم 2. تطوّر معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة

2014-2009

السنوات	معدل الاحتياطي القانوني
2009	08%
2010	09%
2011	09%
2012	11%
2013	12%
2014	12%
مارس (2015)	12%

من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الإحصائية للبنك المركزي، جوان 2015 .

ب-الأدوات النوعية، وهي تلك الأدوات التي تمكن البنك المركزي من التحكم المباشر والمحدّد لحجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية، أهمها:

- تأطير الائتمان، حيث تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف للقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية مباشرة وفق نسب محدّدة. تستخدم السلطات النقدية في الجزائر تأطير الائتمان بشكل واسع للتحكّم في المجمّعات النقدية سواء تلك المقدّمة للدولة أو المقدمة للاقتصاد، حيث يبيّن الجدول التالي توزيع هذه القروض خلال الفترة 2009 - 2015، والتي تشهد ارتفاعا متزايدا بهدف تمويل مختلف البرامج التنموية التي شهدتها الجزائر مؤخرا.

جدول رقم 3. القروض المقدّمة خلال السنوات 2009-2015

الوحدة: مليار دج

السنوات القطاعات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	جوان 2015
قروض مقدّمة للاقتصاد	3068	3268	3726	4287	5156	6510	6786.2
قروض مقدمة للدولة	4402	4919	5485	5712	5645	4487	3922

من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر، 2015.

- النسبة الدنيا للسيولة، حيث يقوم البنك المركزي بإلزام البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة يتم تحديدها مقارنة ببعض الأصول.

- ودائع المشروطة من أجل الاستيراد، ويدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة، حيث شهدت استقرارا نسبي منذ 2011 إلى مارس 2015 كما يلخصه الجدول الموالي:

جدول رقم 4. ودائع التسبيق على الواردات

الوحدة: مليار دج

السنوات	ودائع التسبيق على الواردات
2011	309.7
2012	325.2
2013	366.7
2014	396.4
مارس 2015	375.7

من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الإحصائية للبنك المركزي، جوان 2015.

كما يمكن للبنك المركزي أن يقوم ببعض العمليات المصرفية كتقديمه القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد التي تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك.

تتوقّف فعالية السياسة النقدية على مجموعة من الشروط أهمها:

- تجاوب البنوك التجارية مع أدوات السياسة النقدية بحيث لا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في السوق النقدية أو في أسواق أخرى ما عدا البنك المركزي والتي يمكنها أن تحد من فعالية تدخّله على غرار التمويل الذاتي للبنوك وإمكانية طلب رؤوس أموال أجنبية.

- مرونة الطلب على القروض للتغيّر في سعر الفائدة، حيث قد لا يتأثر بالضرورة الطلب على القروض بسبب التغيير في سعر الفائدة.

- كما تتوقّف فعالية السياسة النقدية على وجود سوق مالية متطورة توفر عدّة أنواع من الأوراق المالية عند البنك المركزي يمكن العمل بها في هذه الأسواق.

- عدم وجود تسرّب نقدي.

- مرونة القطاعات الاقتصادية المستهدفة لأدوات السياسة النقدية.

المحور الثاني: أهمية التوظيفات المالية في الصناعة التأمينية

تفرض خصوصية العمليات التأمينية المتميزة بدورة عكسية للإنتاج على شركات التأمين تشكيل احتياطات من نوع خاص تعرف بالمؤونات التقنية، و هي تشكّل ما يقرب 70 % من ميزانية شركات التأمين العاملة في الجزائر، حيث توظّف في قنوات مختلفة غالبا ما تحددها هيئات الإشراف والرقابة على قطاع التأمين باعتبارها حقوق للمؤمن لهم لابد من الوفاء بها مستقبلا

1. المؤونات التقنية وأهم قنوات توظيفها

تتعامل شركات التأمين بكثير من الحذر والحيطه مع الأخطار المؤمنة، من خلال محاولة معرفة ما يمكن أن تتحمّله من خسائر ومصاريف مستقبلية باستخدام المؤونات التقنية، فعلى شركات التأمين أن تحتفظ بأموال احتياطية لمواجهة الالتزامات المستقبلية أو المطالب التي لم يتم تسويتها.

أهم المحاور التي يجب مراعاتها عند تقدير المؤونات التقنية:

- التأكيد على تطبيق أسس قياس مناسبة لها،

- توضيح الهدف للمستخدمين وتمكينهم من فهم طبيعة المؤونات وتوقيتها وقيمتها.

- يجب أن تكون لقيمة المؤونة أفضل تقدير للمبلغ اللازم للالتزام المالي في تاريخ إعداد الميزانية.

- لابد من الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وحالات عدم التأكد التي تحيط بالأحداث ذات العلاقة.

- يجب الأخذ بعين الاعتبار أثر القيمة الزمنية للنقود في تقدير المؤونة.

ويمكن تقسيم المؤونات التقنية إلى مؤونات خاصة بتأمينات الأضرار وأخرى خاصة بتأمينات الحياة:

- **المؤونات التقنية الخاصة بتأمينات الأضرار**، حيث تلتزم شركات التأمين في مجال تأمينات الأضرار بتكوين، **مؤونات الأخطار السارية (Provisions pour Risques En Cours - PREC)** وهي اقتطاع جزء من الأقساط المحصلة من تأمينات الأضرار تحوّل إلى الجانب المدين من الميزانية (ثناء محمد طعيمة، 2002، ص47).

كما تلتزم كذلك بتكوين **مؤونة الأخطار قيد التسوية (- Provisions pour Sinistres A Payés (PSAP)**، حيث تشكّل لمواجهة الالتزامات المترتبة عن الأخطار التي وقعت فعلا ولم يتم التصريح بها من قبل المؤمن له بعد، وكذا الأخطار التي صرّح المؤمن له بها ولم يتم تسويتها بعد.

- **المؤونات الخاصة بتأمينات الحياة**، وتسمى كذلك بالمؤونات الرياضية، وهي الفرق في القيمة الحالية للالتزامات شركة التأمين والالتزامات المؤمن له بدفع الأقساط (المادة 74 من الأمر 07/95 الصادر في 25 جانفي 1995 المعدل و المتمم بالقانون 04/06 الصادر في 20 فيفري 2006)

سبب تكوين المؤونات الرياضية هو وجود فرق بين قيمة القسط الحقيقية والتي تكافئ قيمة الخطر وكذا قيمة القسط التي يدفعها المؤمن له والذي يكون غالبا على شكل دفعات متساوية.

تلتزم شركات التأمين بتوظيف المؤونات التقنية على شكل استثمارات في قنوات غالبا ما تكون محدّدة وتخضع لمعايير الأمان، السيولة و المردودية، حيث توظف المؤونات التقنية المشكّلة في تأمينات الأضرار في قنوات قصيرة الأجل لأن أغلب عقود تأمينات الأضرار سنوية، أما المؤونات الرياضية فتستثمر غالبا في قنوات طويلة الأجل لأن عقود تأمينات الحياة تكون طويلة الأجل .

تنقسم قنوات الاستثمار في شركات التأمين إلى:

- الاستثمارات المالية: وهي تخص كل أنواع أدوات الخزينة والودائع البنكية إضافة إلى الأوراق المالية المتاحة للبيع بمختلف أشكالها كألسهم والسندات (ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 218)
- الاستثمار في العقار: والذي يكون إما استثمارا مباشرا بشراء عقار حقيقي من مباني أو أراضي وتأجيرها، أو استثمار غير مباشر من خلال شراء سندات عقارية صادرة عن بنك عقاري أو المشاركة في محفظة مالية لأحد الصناديق العقارية. حيث يمكن أن يكون تحليل أداء التوظيفات المالية حسب مردودية المنتجات المالية، والتي يقصد بها كل الإيداعات المالية مطروح منها كل التكاليف المالية للإيداعات والتي حدثت خلال فترة الإستغلال، فهي عبارة عن منتجات خارج النشاط الإستغلالي التقني لشركة التأمين، وترتبط بخصوصية كل منتج حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 5. مردودية المنتجات المالية

المنتج التأميني	المداخل المالية	الأقساط المصدرة	(1)/(2)
المنتج 1	X1	Y1	X1/Y1
المنتج 2	X2	Y2	X2/Y2
المنتج 3	X3	Y3	X3/Y3
...
المنتج n	Xn	Yn	Xn/Yn
المجموع	$\sum Xi$	$\sum Yi$	$\sum Xi / \sum Yi$

Guy Simonet, 1987, P55.

فهناك ارتباط كبير للمنتجات المالية بالمؤونات التقنية وبخصوصية الفروع التأمينية، وهذا لطبيعة دورة الاستغلال المعكوسة للصناعة التأمينية.

2. تنظيم توظيف الالتزامات التقنية في الجزائر

يجب على شركات التأمين العاملة في الجزائر أن تسجل في خصوم ميزانيتها الإلتزامات المقننة والأرصدة التقنية وفقا للشروط المحددة قانونا، وهذا بهدف تعزيز قدرات شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها.

كما ترغم السلطات الوصية في الجزائر شركات التأمين العاملة على توظيف الإلتزامات المقننة في القنوات التالية (المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 2013):

- قيم الدولة: وتضم كل من سندات الخزينة، ودائع لدى الخزينة أو أي التزامات تصدرها الدولة أو تتمتع بضماتها.
- القيم الأخرى المنقولة والسندات المماثلة: وتظم أسهم المؤسسات الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين والمؤسسات المالية الأخرى، أسهم شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية بعد موافقة هيأت الرقابة وأسهم المؤسسات الصناعية والتجارية الجزائرية.
- الأصول العقارية، وتضم العقارات المبنية داخل التراب الوطني والحقوق العقارية العينية.

- **التوظيفات الأخرى**، وتضم السوق النقدي حيث تتصل شركة التأمين بينك الجزائر وتعلمه عن المبلغ المراد توظيفه ومعّد الفائدة الذي ترغب به وفي المقابل تقوم الهيئة المقترضة بالتسجيل وفق شروط الإقراض لدى البنك المركزي ليقوم هو بدوره بالتوفيق بينهما. كما يسمح القانون بتوظيف ودائع لدى المتنازلين، أو ودائع لأجل لدى البنوك أو أي نوع آخر من التوظيفات يحدّده التنظيم (المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013) كما يجب على شركات التأمين أن تكون الأرصدة المقتنة القابلة للخصم التالية:

- رصيد الضمان،
 - الرصيد التكميلي الإلزامي لأرصدة الخسائر المطلوب دفعها،
 - رصيد أخطار الكوارث الطبيعية،
 - رصيد مجابهة استحقاق الالتزامات المقتنة.
- بالإضافة إلى أنه يمكن لها تكوين أي رصيد آخر بمبادرة من هيأتها المتخصصة، ولا بد عليها كذلك تكوين أرصدة تقنية في مجال التأمين على الأشخاص مثل:
- رصيد التعديل،
 - رصيد الخسائر المطلوب دفعها،
 - وباقي الأرصدة الحسابية في مجال التأمينات على الحياة،
 - رصيد المساهمة في الأرباح التقنية،
 - رصيد الأقساط غير المكتسبة.

حيث أشار المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013 و المتعلّق بالالتزامات المقتنة لشركات التأمين وإعادة التأمين و الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 18، إلى كيفية حساب كل نوع من هذه الأرصدة و التي تدعّم في مجملها الملاءة المالية لشركة التأمين.

المحور الثالث: تأثير معدّلات الفائدة على التوظيفات المالية

يعتبر خطر التغير في معدّلات الفائدة من بين الأخطار التي لا بد لشركة التأمين أن تتحكّم فيها، وهذا بسبب تأثيرها الكبير سواء على القسط التأميني الواجب الدفع لكونها تكون محل إيداع فوري في البنوك أو على قيمة التعويضات. في هذا الإطار، يمكن الإشارة أن كثير من شركات التأمين استطاعت مواجهة كل مصاريف التسيير من خلال فقط عائدات الإبداعات المالية لما كانت معدّلات الفائدة عليها مرتفعة.

من جهة أخرى، تضطر شركات التأمين، في بعض الأحيان لظروف المنافسة أو لظروف أخرى خاصة بالعملاء إلى إصدار عقود تأمينية، وبذلك الالتزام بضمان تغطية أخطار معيّنة دون تحصيل الأقساط التأمينية. رغم كون العملية توفّر تسهيلات إضافية للعملاء في مجال الدفع، إلا أنها تعتبر خطرا كبيرا إذا عمّت في الشركة وقد يهدّد توازنها سواء من الناحية التقنية أو من ناحية النتائج خارج الاستغلال خاصة المالية منها. فلا بد على الشركة أن تتبع سياسة متوازنة تأخذ بعين الاعتبار طلبات العملاء في مجال تأجيل الدفع وتوازنها المالية التي تتأثر مع تعميم العمل بها، و هذا لن يكون إلا من خلال اختيار جيّد لعملاء لهم القدرة على الوفاء بالتزاماتهم.

1. خطر معدلات الفائدة على منتجات التأمين على الحياة

يكون غالبا الهدف من شراء منتجات التأمين على الحياة هو الادّخار لمواجهة التبعات الغير مرغوب فيها مستقبلا، حيث تقترح شركة التأمين عند تسعيرها هذا النوع من المنتجات حد أدنى مضمون (Taux Minimum Garantie) بالإضافة إلى إمكانية الحصول على سيولة نقدية عند الحاجة، بمعنى إمكانية المؤمن له أن يعيد استرجاع المبالغ المدفوعة على شكل أقساط تأمينية أو جزء منها من خلال ما يعرف بإعادة الشراء (le rachat) و في كل وقت. هذه الخصوصية تسببت مؤخرا في مشاكل مالية لشركات التأمين بسبب التزاماتها ضمان عوائد مالية كبيرة ناتجة عن بعض التغطيات مقابل انخفاض مستمر في معدلات الفائدة الناتجة عن السياسة النقدية للسلطات النقدية.

حيث يطرح إشكال آخر في مجال مدى توافق مدة الإلتزامات التقنية بعوائدها المحددة في عقود التأمين بكل أنواعها وكذا عملية توظيفها في مختلف أنواع الأصول، والمردود المنتظر من كل نوع من هذه الأصول، مما يطرح عدة مخاطر في كيفية تسيير هذه العوائد والتي ترتبط كلها بمعدلات الفائدة و بتوجه المؤمن لهم اتجاه هذه العوائد، فأى اختلال بين عوائد الأصول (التوظيفات المالية) و الخصوم (الإلتزامات التقنية) الناتجة عن أي سياسة نقدية للبنك المركزي و التي لم تتوقعها شركة التأمين سيكلفها إمكانية عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم.

كما يمكن أن يكون التأثير محدودا على تأمينات الأضرار باعتبار أغلبها يكون على المدى القصير ما عدا بعض أنواع التأمينات التي تتميز بنوع من الخصوصية كتأمينات المسؤولية المدنية العشرية (Responsabilité Civile) (Décennale) وتأمينات الكوارث الطبيعية (Assurances des Catastrophes Naturelles)، فالأولى تمتد مداهما الزمني إلى 10 سنوات، أما النوع الثاني فالمشروع الجزائري يفرض على شركات التأمين في الجزائر التعامل معها لمدة 20 سنة من خلال تحديد طبيعة وكيفية تقييد الإلتزامات التقنية الخاصة بها (décret exécutif n° 04-272 du 29 août 2004).

و تعتبر استراتيجية شركة التأمين اتجاه عمليات التعويض و كيفية تطورها من العوامل التي يمكن أن تزيد و /أو تحد من تأثير معدلات الفائدة على نشاطها.

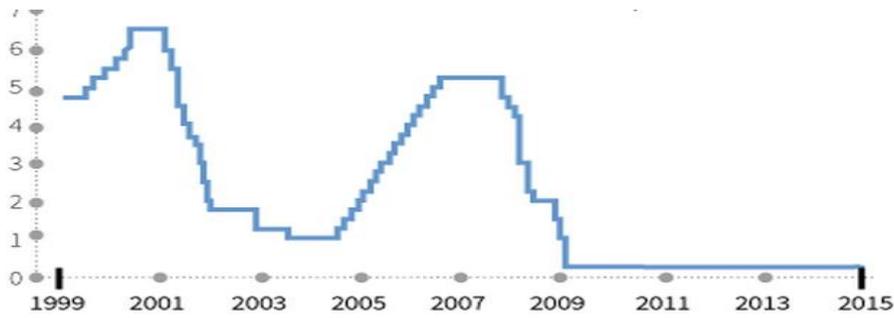
و مما يزيد كذلك الصعوبات على شركات التأمين هو محدودية سلطتها في التصرف في أسعار الضمانات (les primes d'assurances) نتيجة للوضع الاقتصادي ككل بالإضافة إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن الناتجة عن عدة عوامل ترتبط هي الأخرى بالسياسة النقدية على غرار سياسة الصرف بتخفيض قيمة الدينار مثلا في حالة الجزائر، بالإضافة إلى زيادة تنافسية القطاع من خلال تشجيع مداخل جديدة للمنافسة على غرار مدخل صيرفة التأمين (la bancassurance) المعتمد في الجزائر سنة 2006 (الأمر 07/95 الصادر في 25 جانفي).

وقد توقعت وكالة التنقيط (moody's) إمكانية إفلاس عدد من شركات التأمين على الحياة ذات الحجم الصغير على المستوى الأوروبي والدولي يمكن أن يؤدي في مرحلة أولى إلى اهتزاز ثقة المؤمن لهم في فرع تأمينات الحياة، و هذا لأن ميكانيزم عمل تأمينات الحياة يتركز عموما على معدل أدنى مضمون مرتفع مقارنة بالمتوسط المعمول به (consulté le 05/02/2016.)(<https://www.moody.com>).

على المستوى الدولي هناك اختلاف كبير في السياسات النقدية بين الدول الكبرى لكنها تشترك في التوجه نحو تخفيض معدلات الفائدة على المدى البعيد مما يؤدي بالضرورة إلى تخفيض في معدلات العائد على مختلف أنواع السندات باعتبارها أهم القنوات التي تعتمد عليها شركات التأمين في توظيف التزاماتها التقنية. p06, Revue sigma N° 04/2015, . على سبيل المثال، تشير تقديرات المجلس الأعلى للإستقرار المالي في فرنسا (HCSF) بأن هناك ضرورة إلى التوجه نحو تخفيض العوائد المالية على تأمينات الحياة وهذا بالنظر إلى معدلات منخفضة للفائدة خلال الفترة الأخيرة .
www.l'opinion.fr consulté le 10/09/2015.

كما تشير آخر إحصائيات السلطات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية (FED – la reserve federal) أن البنك المركزي الأمريكي سيبقي معدلات الفائدة على ما هي عليه حاليا و التي تؤول إلى 0% و هذا منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بالرغم من تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الأمريكي بهدف الإبقاء على معدلات دنيا للتضخم و دعم أكثر عوامل النمو الاقتصادي، حسب ما تشير إليه إحصائيات المنحنى الموالي:

الشكل رقم 2. تطوّر معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1999 – 2015



<http://www.federalreserve.gov> , consulté le 17/09/2015.

فالتوجه العام نحو أسعار فائدة على المستوى الدولي في المستقبل بمعدلات تؤول إلى 0% يحمل في طياته الكثير من المشاكل بالنسبة لشركات التأمين خصوصا ما تعلق بها بتأمينات الحياة، هذا الانهيار هو نتيجة بالأساس لتأثير السياسة النقدية للبنوك المركزية المتبنية منذ أواخر 2008 بهدف مساعدة الحكومات والبنوك على إيجاد بدائل تمويلية من خلال الدفع نحو تخفيض معدلات الفائدة مما أدى إلى انخفاض العوائد المالية للتوظيفات المالية لشركات التأمين، فتوجهت السياسة النقدية الحالية الخاصة بمعدلات الفائدة مفيد للحكومات و البنوك و لكنها ستسبب متاعب مالية كبيرة لشركات التأمين.

كل هذه العوامل تؤدي بالضرورة إلى انخفاض قدرات المناورة وقلة البدائل بالنسبة لشركات التأمين عند أي تغيير في معدلات الفائدة.

و تبقى حدة المشكلة مرتبط كذلك ب :

- استراتيجية التوظيف بالنسبة لشركة التأمين،
- مستوى الضمان الخاص بمعدل الفائدة الممنوح في عقود التأمين على الحياة،

- قدرة شركة التأمين على إشراك المؤمن لهم في تحمّل و / أو الاستفادة من انخفاض و / أو ارتفاع معدلات الفائدة المعتمد عليها في تأمينات الحياة، و هذا من خلال تقنية المشاركة في الأرباح (la participation bénéficiaire)، - مدى التوافق بين خصوم وأصول ميزانية شركة التأمين من حيث المدة الزمنية وقيمة الأموال (la duration).
فقيمة التوظيفات المالية تركز أساسا على معدلات الفائدة المحدد وفق السياسة النقدية للبلد، والتغير في هذه المعدلات يشكل خطرا كبيرا بالنسبة لعوائد التوظيفات المالية لشركات التأمين مما يؤثر على التزاماتها و كذا تمثيلها في أصول الشركة.

2. دور نظام الملاء المالية 2 في المساهمة في إدارة مخاطر السياسة النقدية

تسبب السياسة النقدية في آثار مباشرة على الاستقرار المالي خصوصا على الملاء المالية لشركات التأمين، لذلك تلزم معايير الملاء المالية 2 الفاعلين في المجال أن يأخذ بعين الاعتبار كل القيم السوقية للأصول وتقييمها بالقيمة المستقبلية التي تقترب من الصحة وهذا باستخدام أدوات التنبؤ المناسبة.

وتعتبر قواعد الملاء في الصناعة التأمينية من بين أهم أسباب ضمان نجاحها واستمرارها ودعم ثقة أصحاب المصلحة، لكن هذه القواعد تطرح جملة من التحديات أهمها يرتبط بالإطار القانوني، بالإضافة إلى حدود ومستويات هذه القواعد. تطبيق قواعد الملاء يمكن أن يضيف عدة إيجابيات لسوق التأمينات سواء على المستوى المحلي أو الدولي، أهمها، مواكبة متطلبات العولمة، التناسق والتناغم، بحيث يمكن معالجة بيانات الشركات بصورة متماثلة وقابلة للمقارنة، بالإضافة إلى تلبية المتطلبات القانونية لقوانين معظم الدول بكل سهولة مع إمكانية مواجهة أخطار المستقبل خصوصا ما ارتبط بها بالتغيرات الغير متوقعة في الأسواق المالية والآثار الغير مرغوب فيها للسياسة النقدية على استثمارات شركات التأمين.

وقد أصدرت المفوضية الأوروبية نظام الملاء المالية 02 لمواكبة تطورات المخاطر المرتبطة بسوق التأمينات وتعزيز حماية حقوق المؤمن لهم، حملة الأسهم والحفاظ على المصدقية والثقة التي تربط أطراف العملية التأمينية.

كان يركز نظام الملاء المالية 01 أساسا على مبدأ ضرورة أن تحوز شركة التأمين على حد أدنى من الأموال الخاصة، وتغطية التزاماتها التقنية بأصول مقبولة، إلى أن مستجدات سوق التأمين و تبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 دفع بلدان الاتحاد الأوروبي إلى التفكير في نظام الملاء المالية 02 في نوفمبر 2009 على أن تكون عملية التطبيق سنة 2013 و قد تم تأجيل التطبيق إلى غاية أفريل 2016.

فالنظام لا يكتفي بالمعايير الكمية لقياس الملاء ولكن أيضا يبحث في المعايير الكيفية التي يمكن أن تؤثر في نشاط شركة التأمين، وهو يسمح:

- بمواكبة أعمال الجمعية الدولية لمراقبي التأمين، ومجلس المعايير المحاسبية الدولية والجمعية الدولية للإكتواريين في مجال إدارة المخاطر،

- بمواءمة أحسن للحد الأدنى لرأس المال الخاص بشركة التأمين مع الأخطار art 15 journal officiel de Loi 335/2, (l'union européenne du 17/12/2009.)

- بمزيد من التكامل بين أسواق التأمين الأوروبية art 02. Loi 335/2 journal officiel de l'union européenne du 17/12/2009.

- بنشر المعلومات للعموم بغرض تعزيز الشفافية والثقة ودعم انضباط السوق،

- بمعالجة المخاطر المرتبطة بعناصر الخصوم وأصول ميزانية شركة التأمين وخصوصا ما ارتبط بعمليات التوظيف المالي وأثار مختلف السياسات عليها.

يرتكز نظام الملاءة المالية 02 على ثلاث ركائز أساسية، كما يلي ACP, Autorité de Contrôle Prudentiel, mars 2011, p04.

- الركيزة الأولى: المتطلبات الكمية الخاصة بالتقييم

بمجرد تكون هناك ضرورة لتنسيق مستوى الحذر المرتبط بالمتطلبات الكمية من حيث قيمة الحد الأدنى لرأس المال الخاص المطلوب Minimum Capital Requirement. بما يسمح بامتصاص التبعات المالية لوقوع خطر كبير غير متوقع يمكن أن يؤثر في أصول الشركة و الذي يأخذ بعين الإعتبار خصوصية فروع التأمين التي تمارسها، أهم المخاطر التي يمكن أن تعترضها، هيكله المحفظة التأمينية، البعد الاستراتيجي لعملياتها التأمينية، سياسة التسعير و التوظيف المالي و أهم تبعات السياسة النقدية عليها. Adapté de l'ACP, 2010, p 10.

ولهيئة الرقابة على المستوى الأوروبي الحق في فرض تطبيق النموذج المناسب على شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في السوق الأوروبي لمواجهة هذه الأخطار. Danièle Nouy, 2010, p1.

- الركيزة الثانية: المتطلبات الكيفية وأدوات الرقابة والمراجعة الداخلية

بمجرد يبين فيه المتطلبات الكيفية وأدوات الرقابة والمراجعة الداخلية وتسيير المخاطر في نظام الملاءة. الهدف من هذا المستوى هو ضمان أن تكون الشركة في مستوى إدارة والتحكّم في مخاطرها من خلال تبني مقارنة إدارة مخاطر الشركة Entreprise Risque Management حتى تكون لوحدها قادرة على تحديد و تقييم و مواجهة مخاطرها.

- الركيزة الثالثة: إيجاد نظام لمعلومات احترازية

بمجرد يتم تنسيق وتبيان خريطة الطريق لتنفيذ المتطلبات المتعلقة بالإفصاح والشفافية لذوي المصلحة، من قبل السلطة الأوروبية لمراقبة التأمينات. Autorité Européenne de contrôle des assurances. فالهدف من هذه الركيزة هو تعزيز الشفافية والإفصاح، بالإضافة إلى تبيان كيفية تقديم المعلومات الضرورية والقوائم المالية المناسبة لسلطات المراقبة في التأمينات على مستوى الدول الأوروبية.

فنظام الملاءة المالية 02 يسمح بإدارة استراتيجية ورقابة أحسن لمخاطر شركات التأمين سواء التقنية، التشغيلية أو المالية. لكن رغم ذلك فتطبيق هذه المعايير سيصطدم بتشريعات ومحيط شديد التعقيد، بالإضافة إلى تحديات أخرى يجب التعامل معها، أهمها يتعلّق بالعناصر التالية:

- تقييم المؤنات التقنية وفق نظام الملاءة المالية 02 يتطلّب التحديد الدقيق للتدفقات المستقبلية المرتبطة بالتزامات شركة التأمين في تاريخ التقييم، مما يستدعي مؤهلات بشرية.

- صعوبة تصنيف رأس المال الخاص وفق مقارنة اقتصادية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 6. تصنيف عناصر رأس المال الخاص وفق نظام الملاءة المالية 02

رأس المال الإضافي	رأس المال القاعدي	
النوع الثاني	النوع الأول	عالي
النوع الثالث	النوع الثاني	متوسط
-	النوع الثالث	ضعيف

Danièle Nouy, www.ffa.fr/webffa/risques.nsf/html/Risques_89_0004.htm

Consulté le: 31/08/2012.

فحسب نظام الملاءة المالية 02 رأس مال شركة التأمين يشمل رأس المال القاعدي ورأس المال الإضافي، فرأس المال القاعدي هو عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم منقوص منه قيم الأسهم التي تملكها شركة التأمين أو إعادة التأمين، ومضافا إليه الديون التابعة، أما رأس المال الإضافي فهو عبارة عن عناصر من رأس المال الخاص والتي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الخسائر الممكنة، وهي تتكوّن من الجزء غير المدفوع من رأس المال الاجتماعي مثل الضمانات أو أي التزام تعاقدي آخر.

هذا التصنيف قد يطرح جملة من الصعوبات المرتبطة بعناصر رأس المال الخاص وكذا القنوات الموافقة لتمثيله في أصول الشركة وفق نظام الملاءة المالية 02 ووفقا لأي معدّلات فائدة التي ترتبط هي الأخرى بالسياسة النقدية للسلطات المعنية. بالنسبة لشركات التأمين العاملة في الجزائر، يعتبر النظام المالي المحاسبي الجديد أداة مساعدة جدا في عملية تبني نظام الملاءة المالية 02 لأنه يعتمد على مبدأ القيمة الاقتصادية في تقييم عناصر الميزانية وفق المستجدات المحاسبية 11-07-11 La loi n°07-11 (du 25 novembre 2007).

لكن ما يعاب على هذا النظام بالنسبة لبيئة الأعمال في الجزائر هو انعدام سوق لعناصر الأصول، بالخصوص الأصول المالية منها مما يستحيل معها اتباع التقييم الاقتصادي وفق النظام المالي المحاسبي وبذلك يصعب معها تبني تطبيق نظام الملاءة المالية 02 في السوق الجزائري.

النتائج والتوصيات:

للسياسة النقدية أهمية كبيرة في توجيه الاقتصاد نحو التنمية سواء من خلال التحكم في معدّلات التضخم أو مرافقة برامج الإنعاش الاقتصادي. وقد أثبتت التجارب في المجال نجاعة أدوات السياسة النقدية في كثير من الدول، خصوصا ما تعلّق منها بأسعار الفائدة التي كان الاعتماد عليها كبيرا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و التي لا تزال تبعاتها قائمة في كثير من الدول، حيث تبنت الدول المتقدمة توجّها نحو خفض هذه المعدّلات لتشجيع الاستثمار الحقيقي، لكن هذا التوجه كان له أثرا كبيرا على التوظيفات المالية لشركات التأمين خصوصا تلك المتخصصة في تأمينات الحياة، حيث أصبحت حاليا من بين أهم الرهانات التي لا بد من التحكم في تبعاتها على المدى المتوسط و الطويل.

كما تجدر الإشارة أن للسياسة النقدية تأثير على توجّهات المؤمن لهم باللجوء إلى خيارات أخرى بديلة عن المنتجات التأمينية المشابهة أكثر مردودية مثل المنتجات البنكية، من خلال تأثير معدّلات الفائدة المتاحة في السوق على طلبات إعادة شراء الضمانات، فتكون بذلك شركات التأمين ملزمة بالبحث عن أنواع أخرى للتوظيفات المالية والتي يمكن أن تكون في توقيت غير مناسب حيث يمكن أن تسبّب لها خسارة من منطلق المؤمن له قد ضمن حد أدنى من العائد عن المنتجات التأمينية التي بحوزته.

ولابد من الإشارة كذلك أن عنصر المردودية ليس كل ما يطلبه المؤمن لهم ولكن تعتبر كذلك المرونة وإشكالية استرجاع الأموال في أي وقت، الإعفاءات الضريبية وبعض الامتيازات الأخرى المرتبطة على سبيل الحصر في منتجات التأمين على الحياة دون غيرها من المنتجات البنكية الأخرى، من بين العناصر المهمة التي يمكن أن تتحكّم في توجّهات وخيارات المؤمن لهم اتجاه مختلف المنتجات المالية سواء تلك المرتبطة بقطاع البنوك أو بقطاع التأمينات.

بهدف التعامل مع هذه التحدّيات المستجدة في مجال تأثير السياسة النقدية على نشاط شركات التأمين خصوصا ما ارتبط منها بعمليات التوظيف المالي لها، نقترح:

- على شركات التأمين أخذ كل احتياطاتها لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المستقبلية مع الحرص على ضمان مردودية وتنافسية لمنتجاتها بالإضافة إلى دراسة طبيعة التوليفة التي يمكن من خلالها توظيف أموالها.
- يجب عليها دراسة توقّعات طلب هذه الأموال المودعة على شكل ضمانات تأمينية.
- إعادة النظر في مستويات الضمان الخاص بمعدّلات الفائدة الدنيا الممنوح في عقود التأمين على الحياة على المدى الطويل،
- ضرورة إشراك المؤمن لهم في تحمّل و / أو الإستفادة من انخفاض و / أو ارتفاع معدّلات الفائدة المعتمد عليها في تأمينات الحياة، و هذا من خلال تقنية المشاركة في الأرباح (la participation bénéficiaire)،
- ضرورة التوفيق وتحقيق نوع من التجانس والتناسب بين خصوم وأصول ميزانية شركة التأمين من حيث المدة الزمنية وقيمة الأموال (la duration). بما يتناسب والتغيرات المستمرة في معدّلات الفائدة،
- لا بد من إعادة النظر في طبيعة الأخطار التي تحكم عمل شركات التأمين وإدراج أخطار تعيّر سعر الفائدة ضمن العناصر الأساسية التي لا بد من التعامل معها مستقبلا.
- معالجة الانخفاض في أسعار الفائدة من خلال التفكير في إمكانية زيادة هامش الأرباح التقنية التي تفرض في تسعير المنتجات، و هذا بالرغم من التأثير على توجّه المؤمن لهم نحو بدائل أخرى.
- ضرورة إعادة النظر في القنوات المحدّدة للتوظيف المالي لشركات التأمين وتوجيهها نحو قنوات استثمارية تتماشى وأهداف السياسة النقدية نحو تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي بدل الاكتفاء بالمنتجات البنكية المرتبطة بمعدّلات الفائدة،
- ضرورة إعادة النظر في كفاءات تمثيل الالتزامات التقنية لشركات التأمين بما يتماشى مع الأهداف الجديدة للسياسة النقدية،
- البحث في كيفية تطوير السوق المالي كأحد البدائل المهمة في توظيف أموال شركات التأمين نحو الاستثمار الحقيقي بعيدا عن معدّلات الفائدة.

المراجع:

الكتب:

- 1- أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004.
- 2- ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، دار يراك، الطبعة الثانية، مصر 2002.
- 3- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
- 4- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

التقارير و الملتيقيات:

- 1- بقبق ليلي اسمهان، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و انعكاساتها على فعالية السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، 11 و 12 مارس 2008، الجزائر.

القوانين و التشريعات:

- 2- المادة 74 من الأمر 07/95 الصادر في 25 جانفي 1995 المعدل و المتمم بالقانون 04/06 الصادر في 20 فيفري 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 15 الصادرة في 15 مارس 2006.
- 3- المادة 252 من الأمر 07/95 الصادر في 25 جانفي 1995 المعدل و المتمم بالقانون 04/06 الصادر في 20 فيفري 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 15 الصادرة في 15 مارس 2006.
- 4- المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013 والمتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين وإعادة التأمين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 18، الصادرة يوم 31 مارس 2013.
- 5- المرسوم التنفيذي رقم 13-114 المؤرخ في 28 مارس 2013 والمتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين وإعادة التأمين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 18، الصادرة يوم 31 مارس 2013.
- 6- المادة 35 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض و الصادر في 26 أوت 2003، الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- ACP, Autorité de Contrôle Prudentiel, *analyse et synthèses, solvabilité 02, principaux enseignement de la cinquième étude quantitative d'impact (QIS5)*, banque de France, mars 2011.
- 2- Adapté de l'ACP, Autorité de Contrôle Prudentiel, *modèles interne*, banque de France, novembre 2010.
- 3- Alain Genard, *la politique économique*, Avril 2003, http://www.restode.cfwb.be/sc_eco/Kaldor.pdf.
- 4- Art. 04 et 07 du décret exécutif n° 04-272 du 29 août 2004 relatif aux engagements techniques nés de l'assurance des effets des catastrophes naturelles.

- 5- Danièle Nouy, Secrétaire général de l'ACP, *Conférence Modèles Internes*, banque de France, 22 novembre 2010.
- 6- Danièle Nouy, *Vers une supervision plus coordonnée et plus efficiente*, Entretien réalisé par Jean-Hervé Lorenzi & autres, à partir du site d'internet: www.ffsa.fr/webffsa/risques.nsf/html/Risques_89_0004.htm
- 7- Décret exécutif n° 08-156 du 26 mai 2008 portant application des dispositions de la loi n° 07-11 ;
- 8- DIRECTIVE 2009/138/CE DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL, du 25 novembre 2009, sur l'accès aux activités de l'assurance et de la réassurance et leur exercice (solvabilité II), art 15. Loi 335/2, journal officiel de l'union européenne du 17/12/2009.
- 9- DIRECTIVE 2009/138/CE DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL, du 25 novembre 2009, sur l'accès aux activités de l'assurance et de la réassurance et leur exercice (solvabilité II), art 02. Loi 335/2 journal officiel de l'union européenne du 17/12/2009.
- 10- Guy Simonet, *ratio scopie de l'assurance, 200 ratios et concepts clés au service de l'épargnant et de l'assuré*, paris, 1987.
- 11- L'arrêté du 23 Rajab 1429 correspondant au 26 juillet 2008 fixant les règles d'évaluation et de comptabilisation, le contenu et la présentation des états financiers ainsi que la nomenclature et les règles de fonctionnement des comptes ;
- 12- La loi n°07-11 du 25 novembre 2007 portant système comptable financier ;
- 13- Le décret exécutif n°09-110 du 7 avril 2009 fixant les conditions et modalités de tenue de la comptabilité au moyen de systèmes informatiques.
- 14- Revue sigma N° 04/2015, World insurance in 2014 : back to life, swissre.

المواقع الإلكترونية:

- 1- <http://www.l'opinion.fr>
- 2- <http://www.federalreserve.gov>
- 3- <https://www.moodys.com>
- 4- <http://www.bank-of-algeria.dz/>